

انعكاسات نمط السكن الاجتماعي على جودة حياة الأسرة

-مدينة علي منجلي الجديدة أنموذجًا-

Reflections of the social housing pattern on the family's quality of life
The New Ali Mingli City as a Modelبوساحة نسيمة*¹، بغريش ياسمينه²¹ جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2 (الجزائر)، nassima.boussaha@univ-constantine2.dz² جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2 (الجزائر)، yasmina.beghriche@univ-constantine2.dz

تاريخ القبول : 2023/01/13

تاريخ الاستلام : 2022/09/10

ملخص: لطالما درس علماء الاجتماع الحضري وحتى تخصصات أخرى انعكاسات نمط السكن العمودي، يوضح هذا المقال أنه أصبحت لدى قاطني السكنات الاجتماعية حتمية التغيير والتبديل أو التعديل، مما يؤكد انعكاسات البيئة المبنية على الناس، لذلك كان لزامًا في وقت أصبح الحديث عن "الجودة" يلزم كل مجال منها "جودة الحياة الحضرية" دراسة هذا الجانب على اعتبار أن الإنسان جودة حياته، وعلاقاته وتفاعلاته الاجتماعية في محيطه الحضري محور أساسي في الإنتاج السكني والمدينة ككل.

فجدلية العلاقة بين الإنسان والمدينة إنما محورها السكن والبيئة الحضرية التي تتطلب توفير احتياجات ومتطلبات الصحة والراحة والأمان لقاطنيه بما تتضمنه من قيم اجتماعية وثقافية.

تهدف من خلال الدراسة الراهنة تحديد الانعكاسات التي يحدثها السكن الاجتماعي على جودة حياة قاطنيه، وذلك في الوحدة الجوارية رقم (06) بمدينة علي منجلي الجديدة، حيث نجد أن الخصائص الفيزيائية للسكن تساهم في تدني جودة الاستخدام الوظيفي للسكن وتضعف جودة العلاقات الاجتماعية (الجيرة - القرابة) داخل مجالها الأسري.

الكلمات المفتاحية: سكن؛ سكن الاجتماعي؛ جودة الحياة الحضرية؛ مدينة علي منجلي الجديدة.

Abstract : Urban sociologists and even other disciplines have always studied the repercussions of the vertical housing pattern. This article shows that the residents of social housing have become inevitably changing, altering or modifying, which confirms the repercussions of the built environment on people, so it was necessary at a time when talking about "quality" became associated with every field. Including "Urban Quality of Life", the study of this aspect on the grounds that man's quality of life, his relationships and his social interactions in his urban environment is a fundamental axis in housing production and the city as a whole.

The dialectic of the relationship between man and the city is centered on housing and the urban environment, which requires providing the needs and requirements of health, comfort and safety for its residents, including social and cultural values.

Through the current study, we aim to determine the repercussions of social housing on the quality of life of its residents, in the neighborhood unit No. (06) in the new city of Ali Mingli) within her family domain.

Keywords: housing; social housing; urban quality of life; Ali Mengele New City.

مقدمة :

ضاقت المدن بسكانها وزادت مشكلاتها بزيادة نموها وهو الأمر الذي تطلب تدخل لفك أزماتها، فقد شهدت تسارعاً ملحوظاً في عمليات الإسكان يُطمح من خلالها إلى خلق توازن بين النمو الحضري والطلب المتزايد على السكن في ظل ظروف اجتماعية ملحة، ونمط السكن العمودي من الأنماط السكنية التي اتخذت كاستراتيجية اعتمدها الدول على اعتبار أنها أسلوب تخطيطي يجمع العديد من المساكن في تصميم عمودي يستعمل بشكل جماعي ليستوعب عدد كبير من الأسر في مساحة صغيرة وتكاليف إنتاجية أقل مقابل كمية أكبر خلال زمن قياسي، ووفقاً لمعايير موضوعية مسبقاً يتم فيها تحديد المساحات وكثافة الاشغال موجه للإيجار، وقد جعلته الجزائر بعد أن تبنته كباقي دول العالم النامي منتج اجتماعي وليس اقتصادي في مقاربة اجتماعية محضى كانت جزء من سياستها الاجتماعية للبلاد منذ استقلالها تستهدف الفئات ضعيفة الدخل، وهو ما جعلها مصوغاً كمياً يتعارض بشكل جلي مع المنطق الاجتماعي الذي ينظر للسكن على أنه ليس مجرد فضاء فيزيقي للمأوى بمعايير تخطيطية وهندسية محددة، بل يتعداه إلى الرفح من مستوى الحياة بتوفير كامل مستلزمات الراحة والأمان والصحة والمرافق والخدمات الأساسية لإشباع احتياجات وتطلعات الأسر التي تقطنها والذين يرغبون في بيئة صحية تسهل لهم التكيف مع الحياة الجديدة التي أعيد إنتاجها بفعل هذا النمط من السكنات، فالعلاقة القائمة بين الساكن ومسكنه علاقة حاجات متحددة موازية لكل تغيير يطرأ على الحياة الاجتماعية، لأن الإسكان في حقيقته "نشيط اجتماعي وليس سلعة استهلاكية تنتجها الحكومات في نماذج نمطية تفشل في تحقيق قيمتها الاجتماعية نتيجة تجاهلها لاحتياجات وأولويات وإمكانيات المستعملين".

وبالنظر للدور الهام الذي يلعبه المسكن في حياة قاطنيه فإن غاية إنشائه خدمة وتلبية احتياجات الأسرة الأساسية كماوى يحقق الأمن ويوفر الرفاهية، لذلك ليس من المستغرب أن يؤثر على حياتهم بما أنهم يمثلون العنصر الرئيسي في عملية إنتاجه أو تنميته وترقيته، كما أنه ليس مجرد شكل هندسي يتشارك كل من المصمم والمهندس في إنجازه بنموذج جميل بل هو حيز مكاني يعج بديناميكية الأسر التي تقطنه، فيكون للعلاقة المتبادلة انعكاسات على الأسر التي تقطنه علاقة نوعية حياة يحدد جودتها الاستعمال الوظيفي لمجالاته واستمرار لعلاقاتها؛ فالانعكاسات التي ينتجها الساكن تظهر من خلال عاداته وتقاليده وثقافته ونشاطاته في المكان، أما انعكاسات نمط المسكن تتجلى في تصميمه وهيكله وحجمه وتجهيزته الداخلية والخارجية.

يشير واقع الحال أنّ معروض الدولة من السكنات الاجتماعية عرف تغييرات بعد إشغاله من أجل تكييفه حسب احتياجات الأسرة التي ترغب في استخدام المسكن استخداماً جيداً ووظيفي أكثر، فكانت ممارسات التغيير مثل تحويل وظيفة الشرفة بدجها حسب متطلبات التوسعة لفضاء المسكن الداخلي تحقيقاً للخصوصية، وتسييح النوافذ لأنها مصدر قلق كبير وغيرها فيه إشارة لعدم رضا قاطنيه وعدم شعورهم بالراحة، فهو بذلك دلالة تأثير النظام الجديد في بناء "السكن الاجتماعي" على الأسرة الحضرية، ومع هذه المعطيات تجد الأسرة نفسها ملزمة بالتكيف مع أسر أخرى تشاركها نفس الفضاء السكني وهو جانب شكل عبء وتغيير في نوعية حياتها وأثر سلبيًا في جودتها.

باختصار، يسير المسكن ببيئته المحيطة وجودة الحياة كمفهوم يجمع بيئة الفرد المبنية بكل ما يحيط بها من ظروف ومقومات جنباً إلى جنب بحيث يُقني على حقيقة أنّ كل من الساكن وطبيعة المسكن والبيئة معايير أساسية. لذلك يركز تحليل البحث محل الدراسة بشكل خاص على معرفة انعكاسات هذا النمط من السكن على جودة حياة الأسرة الحضرية من خلال تحديد مدى جودة استخدام المجال السكني. فما هي انعكاسات نمط السكن الاجتماعي على جودة حياة الأسرة الحضرية؟

نحن مهتمون من خلال هذه الورقة بتحديد الانعكاس الذي ينتج السكن الاجتماعي على جودة حياة الأسر التي تقطنه، وهو ما سنحاول تحليله، وذلك بناءً على الاستخدامات اليومية لمجالاتها الحيوية، أم ما يمس العلاقات (الجيرة، القرابة) من ضعف داخل المجال الأسري. عبارة أخرى هل هناك انعكاسات لخصائص السكن الاجتماعي الفيزيقي في جودة الاستخدام الوظيفي لمجالاته وفي جودة العلاقات (الجيرة، القرابة) داخل المجال الأسري؟

نفترض بدايةً أنه ترتبط انعكاسات السكن الاجتماعي على جودة حياة قاطنيه بجودة الاستخدام وجودة العلاقات (الجيرة، القرابة)؛ ومنه يمكن أن نقول يعاني قاطني نمط السكن الاجتماعي من تدني جودة الاستخدام الوظيفي لمجالاته، وضعف لجودة العلاقات (الجيرة، القرابة) داخل المجال الأسري.

بافتراض ما سبق، تتناول هذه الورقة هدف رئيسي وهو الوقوف على الانعكاسات التي يحدثها السكن الجماعي الاجتماعي في جودة حياة الأسر التي تقطنه، من خلال الكيفية التي يتم بها استخدام الأسرة لمجالها السكني وما ينتج عنها من تفاعلات يومية وممارسات اجتماعية مختلفة، لأن منطق الدولة الكمي في تعاملها مع أزمة السكن جعل قياس جودة الحياة ضرورة من أجل تحسين وترقية هذا النمط من السكن وتطويره.

ولأجل كل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي، حيث استخدمت إستمارة الاستبيان في جمع البيانات الميدانية ضمت أربع مؤشرات لقياس هذه الانعكاسات على جودة الحياة الحضرية تمثلت في: مؤشر الاستخدام السكني، مؤشر حجم الأسرة، مؤشر العلاقات الاجتماعية، مؤشر المرافق والخدمات، طبقت على عينة عشوائية بسيطة قوامها 149 مفردة من قاطني هذا النمط من السكن في الوحدة الجوارية رقم (06) بمدينة علي منجلي الجديدة قسنطينة، وقد وظفت لاختبار الفرضية والخروج بالنتائج.

1. مفاهيم الدراسة:

يأتي الاهتمام بالمفاهيم من باب أهميتها الكبيرة في توضيح دلالات متغيرات الدراسة لفك الغموض والتعقيد والتشابك عن المتداول في التخصصات المختلفة كل بحسب نهجه، والتي لا يمكن تجاوز تحديدها خصوصاً في أي بحث اجتماعي لدورها في حصر الظاهرة المدروسة ووضعها في إطارها المطلوب، لأجل ذلك تحددت المفاهيم الأساسية والمفاهيم المرتبطة بما "جودة الحياة الحضرية، السكن الاجتماعي" لمعالجة الظاهرة محل التحليل.

1.1 مفهوم السكن housing:

لغة: سَكَنَ، يَسْكُنُ، وَسُكُنَى، فهو ساكن، وَسَكَنَ الدَّارَ أي أَقَامَ فِيهَا، فَطَنَ فِيهَا، وله عدة مرادفات مثل: البيت، المنزل، الدار.

والمسكن "إقامة مهيأة للناس في مجتمع معين وهو الذي يؤمن استقرار الحياة للناس"،

أ. كلمة سكن مأخوذة من السكنية أي السلام، أي "المكان الذي يوفر السكنية والسلام لقاطنيه"؛

ب. السكن هو "السكون أي الثبوت بدون حركة" (بن سعيد، 2017، ص 93).

ويعرف محمود حسن المسكن بأنه "الملجأ الطبيعي الذي ينبغي على الأسرة أن تكيّف حياتها به، ولذلك ينبغي أن يتلائم البناء الفيزيقي مع حياة الأسرة وحاجياتها".

أما **المسكن إجرائياً** "هو المجال المبني الذي يجمع علاقات الأسر وجهًا لوجه بما يكفل تماسكها، والقابل لتحويل وتغيير فضاءاته الداخلية عن طريق تقليص حجمه أو زيادته، كما يمارسون حياتهم الخاصة مع توفر كل حاجات ومتطلبات الأسرة التي تسهل عليها العيش بكل أريحية وسهولة على اعتبار أنّها شكل من أشكال ثقافتها المادية".

2.1 مفهوم السكن الاجتماعي Social housing:

يعطينا مفهوم السكن الاجتماعي تركيبة مفاهيمية من مصطلحين أساسيين في الدراسة، مصطلح السكن وهو تعبير عن مكان السُّكْنَى، والجمع: مَسَاكِنُ، بمعنى السكون أي الثبات بدون حركة، وتستعمل كلمة المسكن في الاستيطان فنقول نذهب إلى مسكن فلان أو مكان مسكن فلان أي المكان الذي استوطنه فلان" (معجم الوسيط، 2021)، وقد تعددت مرادفاته من منزل ودار ومحل الإقامة، بحيث يعتبر المنشأ الذي يأوي إليها الإنسان وعائلته للعيش، والاحتفاء من عوامل الطبيعة، ولقضاء احتياجاته اليومية خارج نطاق عمله، ويستخدمه للراحة والنوم، وتحضير الطعام وتناوله، واللقاءات الأسرية والاجتماعية، وممارسة بعض النشاطات والهوايات الأدبية أو الفنية أو الترفيهية أو الإنتاجية (الموسوعة العربية، 2021)، ويعتبر السكن اجتماعياً إذا كان ممولاً من طرف الخزينة العمومية أو من ميزانية الدولة، حيث يوجه إلى الطبقات الاجتماعية التي تعيش في ظروف جد صعبة والتي لا تسمح لهم مواردهم المالية من اقتناء مسكن، يضاف إلى ذلك المستفيدين الذين كانوا يقطنون في أماكن مهددة بخطر الانزلاق أو الفيضانات، إضافة إلى ساكني البيوت القصدية والذين استفادوا من السكنات الاجتماعية في إطار سياسة الدولة القضاء على الأحياء الفوضوية (بوزنون، 2016، ص 23).

وعليه **فالمسكن الاجتماعي** هو حيز فيزيقي ثابت ومحدود بجدران وسقف، قابل للتحويل والتعديل مع توفير مجال لتفاعل قاطنيه من خلال علاقات وجه لوجه، يكفل تماسك للأسرة وتضامنها ورفيها، وإشباعها لحاجاتها المختلفة ضمن سيورة حياتهم الأسرية من خلال وظيفته التي أنتج من أجلها بما يحقق لهم الراحة والأمان والصحة ضمن بيئة تخلق جودة حياة حضرية.

3.1 مفهوم جودة الحياة الحضرية Quality of Urban life:

من الناحية اللغوية يعني " مفهوم الجودة " طبيعة الإنسان أو طبيعة الشيء، وتعني الدقة والاتقان.

أما في قاموس أكسفورد فتعني " كلمة الجودة " الدرجة العالية من النوعية والقيمة، فالجودة "عبارة عن المعايير الخاصة بالأداء الممتاز والتي لا تقبل المناقشة والجدال، ويشير هذا إلى أنّ الأفراد يتعلمون من خلال خبراتهم أن يميز بين الجودة العالية والجودة المنخفضة عن طريق استخدام مجموعة من المعايير التي تميز بين نوعين من الجودة.

في السياق نفسه جاء في ابن منظور الجودة أصلها الفعل الثلاثي "جود" و"الجيد"، نقيض الرديء وجاد بالشيء جوده، وجوده، أي صار جيداً (بوعمامة، 2019، ص23).

أما الناحية الاصطلاحية فليس من السهل إعطاء تعريف موحد ومتفق عليه من قبل الباحثين بشكل دقيق نظراً لصعوبة تحديد المفهوم وتشعب مجالاته وتداخله مع مفاهيم أخرى كالتنمية المستدامة مثلاً، ومفهوم جودة الحياة الحضرية في التخصصات الأكاديمية والمجتمعات الدولية والمحلية يتخذ عدة أوجه حتى في تحديد جملة المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها كمقياس، ويرجع ذلك لتنوع المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد مجالات جودة الحياة الحضرية، وتأسيساً على ذلك يمكننا ربط الجودة المطلوبة في الحياة الحضرية بالبيئة المبنية التي يعيش فيها الفرد بكل ما يحيط بها من ظروف ومقومات حياة صحية سليمة قابلة للتواجد ضمنها. ومن هذا المنطلق جودة الحياة الحضرية حسب ما أشار إليه تازبي وآخرون *Tazebay et autre* "الرضا الذي يشعر به الشخص حيال الظروف البشرية والمادية المحيطة به، والتي يمكن أن تؤثر على سلوك الأفراد والأسر والجماعات والمؤسسات الاقتصادية" (سناء، 2020، ص375).

أما ستمسون ومرانز *Stiman et Marans* عرفا جودة الحياة الحضرية على أنها "الرضا عن نوعية البيئة الجغرافية وسماحتها وتوافر وسائل الراحة والمرافق والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والترفيهية والثقافية والرياضية والبيئية ووسائل النقل (بجي، 2017، ص983).
فيما جاء من منظور البحث الحالي هو "توفير سكن اجتماعي بمخائص فيزيقية تحترم معايير جودة حياة قاطنيه، من خلال قدرته على توفير مجال سكني وظيفي يلي حاجاتهم الأساسية في ممارسة نشاطاتهم الحياتية اليومية المختلفة بكل سهولة وأريحية، بتحقيق تطلعاتهم ومتطلباتهم في حياة حضرية تستجيب لنهج الجودة، وتضمن توفير بيئة مناسبة تعزز نمط حياة حضرية صحية ونشطة تعمل على تقوية العلاقات الاجتماعية وتحقق الشعور بالانتماء".

4.1. مفهوم الأسرة Family:

في العموم يمكن أن نعرف الأسرة -التي تقابل كلمة Famille باللغة الفرنسية وكلمة Family باللغة الإنجليزية- على النحو التالي:

- الأسرة هي أهم جماعة أولية في المجتمع؛
 - تتكون من عدد من الأفراد يرتبطون معاً بروابط الزواج (كما هو الحال بين الزوج والزوجة)، أو الدم (كما هو الحال بين الأباء والأبناء، والأقارب)، أو التبني (كما هو الحال بين الطفل المتبنى، وبين أفراد الأسرة)؛
 - يقيمون جميعاً في منزل واحد، ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة؛
 - يتفاعل أعضاء الأسرة وفقاً لأدوار اجتماعية محددة (دور الزوج والزوجة، دور الأب والأم، ودور الأخ والأخت)؛
 - تقوم بينهم التزامات متبادلة اجتماعية، واقتصادية، وقانونية؛
 - يترتب على ذلك حقوق وواجبات بين أعضاء الأسرة منها رعاية الأطفال، وتربيتهم؛
 - تقوم الأسرة بالمحافظة على نمط ثقافي خاص بها مستمد من النمط الثقافي العام (القصير، 1999، ص23).
- من خلال ما سبق عرضه الأسرة إجرائياً هي "نسق جزئي من البناء الاجتماعي العام يضم وحدات فرعية تتمثل في الرجل/المرأة أو الأب/الأم وأبنائهم أو متبنينهم، يقطنون سكنات ممولة من طرف الدولة؛ وهي ما تعرف بالسكنات الجماعية الاجتماعية".

2. الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات السابقة كل من زاوية اختصاصه، فلا يسع المقام لذكرها كلها لذلك اختير منها الآتي:

1.2. دراسات سابقة تناولت السكن الاجتماعي:

- دراسة حاجي محمد والديب بلقاسم (2020)، مقال علمي منشور في مجلة العمارة وبيئة الطفل، بعنوان "البيئة السكنية الحديثة -السكن الجماعي الاجتماعي- قياس درجة الرضا بين طموح الساكنين والمخطط المفروض على ضوء التحويرات المعتمدة - دراسة حالة مدينة بوسعادة"، هدفت الدراسة إلى قياس أداء البيئة السكنية من وجهة نظر الساكنين المرتبطة بدرجات الرضا عن البيئة السكنية، وقد حدد الباحث النتائج التالية:
- تشكل التحويرات والتغيرات في المجال السكني بشقيه الداخلي والخارجي مؤشراً مهماً لمظاهر الخلل التي تشهدها البيئة السكنية على المستويين المعماري والعمري؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط السكن والتغيرات الحاصلة أي لا وجود لتبيان ما بين الساكنين الذين أحدثوا تغييرات ونوع المسكن؛

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة المستجوب والتغيرات الحاصلة أي لا وجود لتباين ما بين الساكنين الذين أحدثوا تغييرات والمهنة؛
 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكان السكن السابق والتغيرات الحاصلة أي لا وجود لتباين بين الساكنين الذين أحدثوا تغييرات والمكان السابق؛

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معدل شغل الغرفة والتغيرات الحاصلة أي لا وجود لتباين بين معدل شغل الغرفة ونوع السكن؛
 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد العائلات في المسكن والتغيرات أي لا وجود لتباين بين الساكنين الذين أحدثوا تغييرات وعدد العائلات في المسكن.

- دراسة بن سعيد سعاد (2017)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، بعنوان "الاستعمال السكني في مناطق السكن الاجتماعي دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة علي منجلي (الوحدة الجوارية 06)"، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير هذا النوع من السكنات على العلاقات الاجتماعية، والكشف عن أهم التغيرات التي أحدثتها الأسرة في المسكن عند استعمالها، كذلك معرفة خصائص الأسر المقيمة في مناطق السكن الجماعي، وقد حدد الباحثة النتائج التالية:

- لم يحقق السكن الجماعي مطالب قاطنيه؛
- السكن الجماعي أثر في العلاقات الاجتماعية وخاصة علاقات القرابة والجيرة والصدقة هذه العلاقات تلاشت وتفككت بسبب ضيقه؛
- تحدث الأسرة تغييرات على السكن الجماعي لتكييفه مع متطلباتها؛
- إفتقاد السكنات الاجتماعية لمضمونها الاجتماعي والثقافي.

2.2. دراسات سابقة تناولت جودة الحياة الحضرية:

- دراسة يحيى تركي الخزرج (2017)، مقال علمي منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، بعنوان "نوعية الحياة الحضرية في مدينة جدة دراسة ميدانية لبعض أحيائها السكنية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على رضا سكان مدينة جدة عن نوعية الحياة الحضرية في مجالاتها السكنية والبيئية والاجتماعية ونوعية الخدمات والمرافق العامة والشعور بالأمان، على مستوى الأحياء السكنية في المدينة، أثر المتغيرات العمرية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية في تحديد مستوى رضا سكان مدينة جدة عن نوعية الحياة الحضرية داخل أحيائها، بالإضافة إلى الكشف عن دور موقع السكن ونوعه ونمط ملكيته في تحديد مستوى رضا السكان عن نوعية الحياة الحضرية في أحياء مدينة جدة مع تحديد مستوى رضاهم عن نوعيتها من الناحية البيئية، وقد حدد الباحث النتائج التالية:

- مستوى الرضا عن الحياة بمدينة جدة متوسطة؛
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعمار الباحثين ومستوياتهم التعليمية في محاور أداة الدراسة؛
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات دخل أفراد العينة في محاور أداة الدراسة؛
- على المسكن تحقيق مجموعة المطالب التي تعد هامة منها الاجتماعية ووظيفية؛
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أماكن السكن ونوعية الحياة؛
- مستوى الرضا لدى الباحثين كان منخفضاً جداً حيال النواحي البيئية داخل الأحياء التي يقطنوها؛
- لم يحسم أفراد العينة آرائهم بالرضا أو عدمه حول نوعية الحياة مستوى توفر الخدمات والمرافق العامة؛
- التزم أفراد العينة الحياد في آرائهم حول مدى احساسهم بالأمان داخل منطقتهم السكنية.

3.2. جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

من خصائص المعرفة العلمية التراكمية، وهي ميزة تجعل الدراسة محل البحث مواصلة في كشف وتحليل انعكاسات السكنات الاجتماعية الاجتماعية، ولهذا تتمثل المساهمة للدراسة المعروضة في إثراء دراستنا من الجانب النظري بخاصة في تحليل المفاهيم وتدليل الكثير من الصعوبات في منهجية الجانب الميداني، إضافة إلى المساعدة في صياغة أسئلة استمارة الاستبيان وصياغة جملة التوصيات والاقتراحات لإثرائها.

3. الجانب النظري للدراسة

لطالما اعتبر المسكن انعكاس لثقافة وعادات وتقاليده وظروف وإمكانات للفرد والمجتمع عبر الزمان والمكان، فالأمر لا يقتصر على مجرد شغل فراغ وتوفير مأوى يؤمن الراحة والأمان بل يتعداه إلى ضرورة تحقيق تنوع وجوده في وظائفه المتعددة والمتداخلة منها الوظيفة الاجتماعية، والثقافية والترفيهية وغيرها؛ وهي أساسيات تحقيق تواصل اجتماعي فاعل، وتشكيل لأواصل الانتماء المكاني وتوطيد التكافل والترابط الاجتماعيين بين الأفراد،

والقيمة الجماعية والاجتماعية تساهم بشكل كبير في الرفع من قيمة الاعتبارات الاجتماعية في خلق بيئة صحية ترتقي بجودة حياة الفرد والمجتمع، ولأجل كل ذلك يستوجب عدم إغفال الحفاظ على الخصائص السوسيو- ثقافية للأسرة الحضرية عن طريق تطبيق مبدأ الخصوصية عند الاستخدام السكني الأمثل للفراغات الحضرية وبكل كفاءة وجودة.

1.3. العلاقات الاجتماعية (القرابة والجيرة) "قراءة سوسولوجية"

قام مجموعة من العلماء بدراسة المدينة والتغيرات التي طرأت عليها في مختلف المجالات بما فيها العلاقات الاجتماعية بين السكان المتجاورين، وقد حاول لويس ويرث (Louis Whirt) و"روبرت بارك" (Robert Park) الوصول إلى تفسير لمختلف هذه الظواهر، ومن بينها الاسكان في المدن الجديدة والمخططة التي يعقب التحول إليها تطوّر في الحياة الاجتماعية وبالضبط التواصل الاجتماعي بين السكان المتجاورين، يقول روبرت بارك (1864-1944) في مقاله الشهيرة "المدينة" مقترحات بحث السلوك الإنساني في البيئة الحضرية (1919)، أنّ حياة المدينة تتميز بالتقسيم المعقد للعمل الذي ينتج عن المنافسة الصناعية وأكد أنّ وجود السوق وتطوره قد أدى إلى انهيار الطرق التقليدية للحياة واستبدالها بأخرى تقوم على المصلحة الوظيفية والمهنية.

كما أقر باختفاء الروابط العاطفية التقليدية وظهور علاقات جديدة قائمة على المصلحة أثرت شكل أو بآخر على علاقات الجوار بكل ما تفرضه الحياة الحضرية من تغيرات، أما لويس ورث في مقاله المشهورة "الحضرة كآسلوب للحياة سنة 1938، جاء في تعريفه السوسولوجي للمدينة بأنّها مكان إقامة يمتاز بكبر الحجم والكثافة واللاتجانس اجتماعياً، حيث وصف سكان الحضر بأنهم منعزلين تجمعهم علاقات غير شخصية ورسومية، كما يرى بأن الحجم والكثافة وتقارب السكان يؤدي بقدر كبير ومتعدد الوجود من التمايز المجتمعي ويظهر ذلك بصفة أساسية في التخصص وتقسيم العمل ولو أنّها تأخذ أشكالاً أخرى أيضاً تتمثل في تنوع المخلبات والمواقع مثل مناطق العمال والمجاورات السكنية وما شابهها وفي مواقع وأنشطة السكان، وأيضاً وسائل الترويح والدوائر والمجالات الاجتماعية للسكان حيث مجموعات الزملاء والجيران والأصدقاء والأقارب وفي المؤسسات (لكنوش، 2016، ص4).

كما يقر لويس ويرث " بأنّ ساكن الحضر رغم ما يقوم بينه وبين الآخرين من تفاعل واحتكاك مستمر إلاّ أنّه نادراً ما يتفاعل معهم على مستوى شخصي، حيث يجد نفسه وحيداً ويعيش غريباً حسب ما قاله "روبرت بارك" عندما صور سكان المدينة بنزلاء الفنادق الكبرى يقابلون بعضهم ولا يعرفون بعضهم البعض، غير أنّ ذلك قد لا يضعف العلاقات الأولية فكثرة الجماعات واختلافها تجعل الإنسان يتواجد مع غيره من الناس في كل مكان كونهم يعيشون معاً في جماعات اجتماعية وهو الأمر الذي جعلهم يرتبطون بعلاقات أخرى كعلاقة الزمالة والصداقة ورفاق العمل وهذا يشجع على تنوع الثقافات، وبالتالي تمكينهم من الاندماج فيها، كما أنّ سكان المدينة ليسوا بالضرورة حضريون فقد يكون هناك من هاجر إليها ولم يكتسب سمات الحضرة بعد (لكنوش، 2016، ص5).

2.3. نمط السكن والمتطلبات الاجتماعية والثقافية

للسكن أثر اجتماعي على الفرد بحيث يسمح للإنسان بممارسة نشاطاته الاجتماعية، والثقافية في المحيط الذي يسكنه ويعيش فيه، باعتباره اجتماعي بطبعه ولا يمكن العيش لوحده، كما يخلق لديه متطلبات وحاجات تحتاج لإشباع.

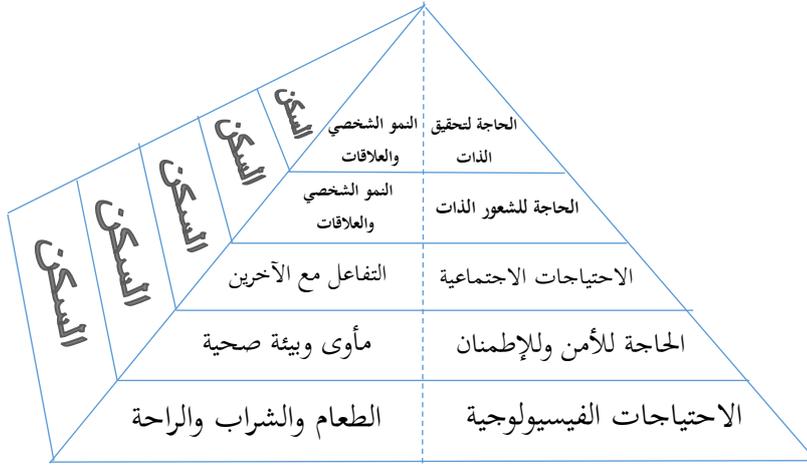
والسكن حلقة وصل بين الفرد والمجتمع وإحدى آليات الدمج الاجتماعي، طالما أنّ الاستقلال بالسكن مرتبط إلى حد بعيد بمؤسسة الزواج بما تعنيه من الانتماء والضبط والالتزام. وفي هذا الجانب تبذل الدول جهوداً مكثفة لوضع معايير مفصلة تربط حجم الأسرة بعدد الغرف، وبمساحة حيز الإقامة وحجم كل غرفة، وتسهيلات المرافق العامة، لتحديد بشكل تقني وبموجب معيار وكن لعام 1960 الصادر عن الاتحاد الدولي للإسكان والتخطيط، أنّ مساحة 70 م² هي أنسب مساحة للأسرة المكونة من 5 أشخاص. فهل حقيقة هذا الحسابات التقنية والقدرات الاقتصادية الحاجات الأساسية والمتطلبات الضرورية للأسر الحضرية التي تقطنها؟

لعل من أنسب الإطارات اللازمة لتحليل الاحتياجات الإنسانية للإسكان في محاولة للإجابة على المنطق التقني وأهداف الاقتصادية من خلال دلالات الفجوة الاجتماعية لهذا النمط من السكن، نظرية ماسلو لتدرج الاحتياجات الإنسانية. فهي نظرية تنص على أنّ الاحتياجات الأساسية الدنيا في التدرج لا بد أن تقابل وتشبع قبل الاحتياجات المطلوبة في المستويات الأعلى من ذلك كما سيتوضح في الشكل الآتي: الاحتياجات الإنسانية - الاحتياجات السكنية.

لقد أشار أبراهام ماسلو في نموده الذي رتب فيه وشكل متدرج مجامع الحاجات الأساسية للإنسان، إلى أنّ لكل فرد حاجات مترابطة وضمن أولويات مترابطة يسعى لتحقيقها، وهذه يمكن ترتيبها ضمن التدرج الآتي:

- توفير الاحتياجات المادية؛
 - يوفر السلامة والحماية والأمن؛
 - توفير الانتماء للبيئة وتحقيق التواصل الاجتماعي؛
 - تحقيق الكيان والانطباع الملائم من خلال تحقيق الاستقلالية الذاتية والاكتفاء الذاتي؛
 - إمكانية الإبداع والحاجات المعرفية؛
 - الحاجة إلى تحقيق الذات وإشباع القدرات الكامنة للفرد. (ممتاز و صبا، 2018، ص4)
- بالرغم من أنّ نموذج ماسلو لم يحاول أن يربط الحاجات الانسانية بمجال السكن الداخلي بشكل واضح، إلاّ أنّه يمكن اعتباره مؤشراً أولياً لفهم أولويات الحاجة لجودة الحياة الحضرية ضمن البيئة المشيدة؛ ففكرة المكان يعبر عنها بالحيز الذي يحوي احتياجات ومتطلبات الصحة والراحة والأمان، فهو نتاج علاقة تفاعلات وممارسات وديناميكيات اجتماعية مع الخصائص المادية، وهنا تقوم البيئة المشيدة على اعتبارات متعلقة بالحاجات المادية والمبنية عبر توفير المأوى بتوفر على الجودة المطلوبة.

الشكل رقم (01): الاحتياجات الانسانية في تدرج ماسلو وما قابلها من احتياجات سكنية بصفة عامة



3.3. الخصائص العمرانية للبيئة السكنية المناسبة لحياة الانسان

من الممكن تصنيف المتطلبات الأساسية الإنسانية في البيئة السكنية إلى قسمين:

- المتطلبات الفسيولوجية المتمثلة في احتياجات حيوية معيشية؛

- المتطلبات النفسية المتمثلة في احتياجات اجتماعية، سواء للفرد أو للجماعة. وتضم هذه الاحتياجات والمتطلبات مايلي:

• الخصوصية:

إنّ الخصوصية مطلب واحتياج طبيعي يمكن الإنسان من تحديد وتنظيم معاملاته الاجتماعية، بما يتوافق مع نوع النشاط الذي يمارسه، وتبعاً للتنوع الكبير لعلاقاته بمن حوله باختلاف درجات قرابته وقربهم وبعدهم عنه، وتتطلب الأوضاع الاجتماعية والعقيدة الدينية خصوبة الأسرة، وبنفس الوقت توفير ميزة الانفتاح على الطبيعة، وكذلك حرية الحركة في حيز المسكن.

• التواصل وبناء العلاقات الاجتماعية:

تعد الحاجة للاتصال من أهم متطلبات البشرية، التي يسعى المعمارون إلى توفير وسائلها على المستوى العمراني، من خلال توفير المحيط الملائم والمهيأ للناس، على مستوى الأفراد أو الجماعات، وتضم هذه الوسائل الأماكن الخاصة للحركة والتجميع والجلوس، ضمن فراغات لها صفات خاصة وملائمة، وينتج عن تواصل الأفراد، نشوء علاقات اجتماعية وصدقات عن طريق الاتصال في الحيز الخلف، أثناء تأدية الأنشطة، ففي المساكن المرتفعة يكون احتكاك الأفراد ببعض البعض في الحيز بصفة عامة في مدة زمنية قصيرة لرغبة السكان بالسرعة في اجتيازها مثل السلم والمصاعد ومدخل العمارات، فهذه المساكن بالرغم من كثرة سكانها إلا أنّها في معظم الأحوال لا تكون الحياة الاجتماعية مترابطة بين السكان، خاصة مع وجود اختلافات بينهم ثقافية ومنهجية بينهم، فالمسكن هو مركز حياة الأسرة والتي هي القوة الأساسية في تطبيع الأطفال اجتماعياً وهو

المكان الأقل ضغطاً على العلاقات الإنسانية المتداخلة والأطول مدى في نفس الوقت، والمسكن هو المكان الذي يوفر حرية العلاقات المتداخلة وينمي العلاقات ويساعد على إشباع الاحتياجات الاجتماعية.

• خاصية الحيابة والشعور بالأمان:

حب التملك من أهم مظاهر السلوك الإنساني، فإحساس الفرد بملكيتة لمسكنه ينعكس على سلوكياته ومسؤوليته على نظافته وترتيبه وصيانتته وحمايته، كما أنّ الإنسان يطمح للأمان والأمن، ويؤكد الكثير من العلماء أنّ ضعف علاقات الجيرة في المنطقة السكنية يساعد على تكوين الجريمة. (بن سعيد، 2017، ص ص 111-112)

4.3. البيئة السكنية وجودة الحياة:

يرتبط الانسان بالمسكن في علاقة تفاعلية وتبادلية، تكون ضمن إطارين إحداها مادي والآخر معنوي؛ يعبر فيه الإطار المادي عن الجانب المعيشي العام، أمّا المعنوي فهو نمط العيش يمثله مستوى إدراك الأفراد بذواتهم داخل بيئتهم السكنية وانطباعاتهم حولها، وهذا الاتجاه من محددات تأثير البيئة المشيدة على الحياة الاجتماعية ومدى فاعلية وظيفتها وجودتها في نظر قاطنيها، ليقودنا هذا الأخير إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حياة المستعمل المستقبلي لهذا الإطار المنتج والموجه إليه في الأخير.

والعمارة كمنتوج سكني انعكاساً للفرد والمجتمع بما يتضمنه من عادات وتقاليد وظروف وإمكانات عبر الزمان والمكان، فهي تجعل منه قيمة اجتماعية تلاشت في العصر الحديث لما تجاوز المهندسون حقيقة متطلبات مستخدمي هذه البيئة المشيدة التي بصدد تصميمها خاصة تلك المتعلقة بالبيئة السكنية، أصبح على إثرها المجال الحضري ميداناً لمواجهة رمزية بين المستعمل ككائن باحث عن تجسيد تصوراتهم وطموحاتهم، والمصمم للمجال السكني كسلعة نمطية تكرارية تستجيب فقط للحاجات البيولوجية المتشابهة فكانت التدخلات العشوائية على المجال السكني في شطريه، الخاص والعام عن طريق تحويلات تميز وتشوه الصورة الحضرية بلج التجمعات السكنية كمارسة سلبية، يمكن فهمها كردود أفعال لعدم قبول ورفض الأنماط الموحدة وفق المعايير الذي يجر إلى الإدارة في شخصنة المجال السكني، فأصبح حقلاً للمواجهات بين التكنوقراطيين المدربين بالمخططات، المشاريع، الإجراءات، الأشكال الأخرى من العنف الرمزي والسكان الذين يكون رد فعلهم حينئذ بطرق عدة لإعادة حياة المجال، وعلى إثرها أصبح المجال وسطاً وأداة في نفس الوقت (حاجي و ذيب، 2020، ص 10).

والحديث عن جودة الحياة هو الحديث عن السكن كمجال له خصوصيته التي تفرض في البداية فهم علاقته بالبيئة التي تحيط بقاطنيه والإحاطة بأثرها على حياتهم وسلوكياتهم، حيث تعد الأحياء السكنية من أكثر البيئات التي يتعايش فيها الأفراد ويقضون جل أوقاتهم ضمنها، من خلال ممارسة النشاطات اليومية المتعددة. لذلك تخطيط المدينة وتصميم إنتاجها السكني يعتمد بالأساس على ما يخدم حاجة المجتمعات للرفع من مستوى حياة أفرادها ويقدم لهم تنوع في أساليب المعيشة.

ويمكن قياس جودة الحياة عن طريق مجموعة المؤشرات التي بها يتحدد مدى إدراك الأفراد بقيمة حياتهم بكافة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية، هذه الأخيرة التي يكون لها انعكاس واضح على رضا الأفراد أو عدم رضاهم عن ظروفهم الحياتية في سياق المجتمع الذي يعيشون فيه.

أمّا جودة التصميم السكني فمن الضروري أن يعتمد على الفهم العميق للسلوك الاجتماعي للأفراد، ومتطلبات معيشتهم الاقتصادية في محاولة للوصول إلى نموذج عمراي يحقق جودة البيئة السكنية التي تعزز من الصحة الجسدية والنفسية لقاطنيها. بعد أن تشكلت لزم من سيطرة التمييز في التخطيط بعيداً عن اعتبارات جودة الحياة ومتطلباتها التي تعكس ثقافة المجتمع واحتياجاته ضمن المتغيرات الحديثة والتي تملها مقتضيات العيش في بيئة سكنية توفر الخدمات الأساسية تكون موزعة بشكل مدروس من مراكز صحية ومدارس تعليمية وفضاءات ترفيهية، وغيرها من المرافق والخدمات التي تكون موجودة على مسافات قريبة من الوحدات السكنية حتى تساعد على سهولة الوصول إليها.

4 - الإجراءات المنهجية:

1.4. المنهج المستخدم:

تدرج الدراسة الحالية والموسومة بـ "إنعكاسات نمط السكن الاجتماعي على جودة حياة الأسرة" ضمن الدراسات الوصفية؛ التي تجرى وفقاً لمنهج البحث الميداني الذي ينطلق من الملاحظة ثم التساؤل ثم الفرضية التي يجري اختبارها وفقاً للخطوات الأساسية المعروفة للمنهج العلمي،

وتبني منهج المسح بالعينة جاء نظراً لكون حجم مجتمع البحث، فارتكزت بذلك على المنهج الوصفي واستعانة بأداة الاستبيان في جمع البيانات، مع العمل على معالجتها وتحليلها واستخلاص النتائج.

2.4. العينة وكيفية اختيارها وخصائصها:

- كيفية اختيار العينة:

تم اختيار الوحدة الجوارية رقم (06) كأساس لحقل الدراسة الميدانية من بين مجموع 21 وحدة جوارية مكونة لمدينة علي منجلي الجديدة، لكونها أولى الوحدات إنجازاً والإسكان بها وللعديد الكبير من السكنات الاجتماعية مقارنة بالوحدات الأخرى، كما كان إنجازها بالأساس لامتناس الأزمة السكنية التي تعاني منها المدينة الأم قسنطينة، حيث تتواجد نسبة 1701 مسكن ما يعادل 61.25% من النسبة الكلية المنجزة سنة 1993، بذلك خصص الموضوع محل البحث بالدراسة "السكن الاجتماعي" لحصولها على حصة كبيرة من الإنتاج في تلك الفترة، وكون الأسر استعملت هذا النمط من السكن لفترة زمنية معتبرة تسمح بمعرفة تأثير هذا النمط من السكن على جودة حياة قاطنيه.

اعتمد البحث على نسبة 10% من كل حي من الأحياء المكونة لمجتمع الدراسة المقدر بـ 1701 أسرة وهو حجم الأسر بالوحدة الجوارية

رقم (06)، موضح على الشكل التالي:

جدول رقم (01): يبين عدد السكنات الاجتماعية بالوحدة الجوارية رقم (06)

المجموع	حجم العينة	النسبة	عدد السكنات	الأحياء
149 مسكن اجتماعي	29 مسكن اجتماعي	10%	290 مسكن اجتماعي	حي رقم (01)
	32 مسكن اجتماعي		329 مسكن اجتماعي	حي رقم (02)
	39 مسكن اجتماعي		392 مسكن اجتماعي	حي رقم (03)
	49 مسكن اجتماعي		490 مسكن اجتماعي	حي رقم (04)

المصدر: إحصائيات ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI نقلاً عن سعاد بن سعيد، الاستعمال السكاني في مناطق السكن الاجتماعي دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة علي منجلي (الوحدة الجوارية رقم 06)، 2017، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علم الاجتماع الحضري، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، ص 284.

وقد تم تحديد العينة بالطريقة التالية بنسبة 10% من كل حي من الأحياء الأربعة المكونة للوحدة الجوارية رقم (06): حجم العينة في كل حي = $\frac{490 \times 10}{100} + \frac{392 \times 10}{100} + \frac{329 \times 10}{100} + \frac{290 \times 10}{100} = 149$ مسكن اجتماعي، أما بالنسبة لوحدة العينة فهي الأسرة كوحدة للمعينة، وقد تم تطبيق استمارة الاستبيان، نظراً لعدد السكنات، ومجتمع البحث الكبير الذي يتطلب وقت وجهد وتكاليف، لذلك كان من الأنسب استخدام أسلوب المسح بالعينة بحيث اختيرت بطريقة عشوائية بسيطة.

- خصائصها:

مفردات عينة الدراسة أسر تقطن بمدينة علي منجلي الجديدة وتحديدًا بالوحدة الجوارية رقم (06)، متباينة من حيث نوعها وحجمها وخلفيتها الثقافية، وتشترك في نمط السكن الاجتماعي.

3.4. أدوات جمع البيانات:

يتحتم علينا من خلال المنهج الذي تم اختياره لإنجاز البحث الحالي بعد الاستعانة بما جاء في الأدبيات والدراسات السابقة لتشكيل قاعدة نظرية، والوثائق الرسمية، العمل للحصول على المعلومات والمعطيات الميدانية التي تخص السكن الاجتماعي في مدينة علي منجلي كمجال حضري جديد، تبرز فيه الملاحظة بالمشاركة كأداة مساعدة بحكم سكن الباحثة وعلاقات سكن-عمل، وقد ارتكزت الملاحظات حول كيفية تستخدم الأسرة الحضرية مثل هذا النمط من السكن.

وانطلاقاً من طبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها فقد تمت الاستعانة بالأقارب وزملاء العمل إضافة إلى الجيران في توزيع والإجابة على استمارات الاستبيان لضمان الحصول على إجابات جادة وصادقة، وقد وضعت الأسئلة ضمن أربعة محاور بحسب المؤشرات الأربعة التي تم تحديدها فجاء المحور الأول يضم البيانات الشخصية (السن-المستوى التعليمي-الحالة الاجتماعية-الحالة المهنية)، والثاني تمحور حول الاستخدام السكاني، فيما المحور الثالث تناول مؤشر حجم الأسرة، وأما المحور الرابع فتركز حول العلاقات الاجتماعية، وأخيراً شمل المحور الخامس المرافق والخدمات.

4.4. حدود الدراسة: وشمات الآتي:

- الحدود المكانية: طبق البحث في مدينة علي منجلي الجديدة قسنطينة، والتي تم إنشاؤها بتاريخ 1993؛
- الحدود الزمنية: استغرقت الدراسة منذ إعداد الإطار النظري وتصميم وتطبيق أدوات جمع البيانات وتحليل وتفسير النتائج حوالي خمسة أشهر أي من شهر فيفري إلى غاية شهر جوان 2022؛
- الحدود البشرية: أجرى البحث على عينة عشوائية بسيطة عددها 149 أسرة من مستعملي السكن الاجتماعي بمدينة علي منجلي الجديدة قسنطينة.

5. مدينة علي منجلي الجديدة:

1.5. المجال العام: "مدينة علي منجلي الجديدة"

تقع المدينة الجديدة علي منجلي على محور الطريق الولائي رقم 101 بين مدينتي الخروب وعين اسمارة، وتربع على مساحة 1500 هكتار موزعة كمايلي: 1002 هكتار أي ما يعادل 3/2 من المساحة الكلية لبلدية الخروب، 498 هكتار أي ما يعادل 3/1 من المساحة الكلية لبلدية عين اسمارة.

وتعرف مدينة علي منجلي بموقعها الممتاز لأنها نقطة التقاء أكبر شبكة طرق واتصالات شرق غرب حيث يحدها من الشمال الطريق السريع (شرق -غرب)، ومن الشمال الشرقي (مطار محمد بوضياف)، ومن الشرق الطريق الوطني رقم 79، ومن الغرب سفوح الهضبة ذات الطابع الفلاحي، وهذا ما يعطيها أهمية كبيرة للنمو والتحضر مستقبلاً بالإضافة إلى توفر المدينة على أراضي صالحة للبناء والتعمير. كما تقع مدينة علي منجلي الجديدة جنوب مدينة قسنطينة على بعد 13 كلم، متموضعة على هضبة "عين الباي" ذات ارتفاع متوسط يبلغ 800م تتميز بخصائص موضعية وأرض ذات قابلية للتعمير مستمرة بدون انقطاع في سطح متبسط. وقد ورد إنشاء المدينة الجديدة كحل مستعجل لفك الضغط والاختناق الذي تعيشه المدينة الأم "قسنطينة"، وتربع المدينة علي منجلي على مساحة 1500 هكتار كمرحلة أولية، على أن تتوسع في مرحلة ثانية إلى غاية أن تصل إلى 6000 هكتار.

إن فكرة إنجاز المدينة الجديدة "علي منجلي" وردت في إطار توجيهات المخطط العمراني الرئيسي "PDAU" المصادق عليه بالمرسوم التنفيذي رقم 83/98 المؤرخ في 25 فيفري 1998. (أنظر في الملاحق، خريطة المجال العام رقم (01))

2.5. المجال الخاص: "الوحدة الجوارية رقم (06)"

تقع الوحدة الجوارية رقم (06) شمال غرب مدينة علي منجلي الجديدة فهي قريبة من مركزها الحضري، وقد أنشئت في ظل سياسات الإسكان التي اتبعتها الدولة لاحتواء الأزمة السكنية ورفع الضغط على المدينة الأم قسنطينة، حيث تربع على مساحة 19 هكتار؛ بمعدل ما نسبته 1.26 % من 1500 هكتار مساحة المدينة الكلية، كما يغلب على المنطقة نمط السكن الاجتماعي الذي تم إنجازه من طرف ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI.

6- النتائج ومناقشتها:

1.6. تحليل معطيات الدراسة وتفسيرها على ضوء نتائج استمارة الاستبيان:

إنّ قاطني السكنات الاجتماعية يشكلون متغيراً أساسياً في تشخيصها من حيث توفرها على جودة الحياة، لذلك كان لزاماً تحديد خصائصها العامة، وقد أنتجت هذه الخطوة ما سيأتي توضيحه في الجدول الآتي:

جدول رقم (02): يبين نتائج محور البيانات الشخصية لعينة البحث

النسبة المئوية %	الحالة الاجتماعية	النسبة المئوية %	الحالة المهنية	النسبة المئوية %	الحالة التعليمية	النسبة المئوية %	السن	النسبة المئوية %	الجنس
6.7	أعزب	51	بطل	9.6	ابتدائي	33	من 36 سنة إلى 45 سنة	93.3	ذكر
93.3	متزوج	36.2	عامل	36.4	متوسط	38.4	من 46 سنة إلى 55 سنة	6.7	أنثى

/	-	12.8	متقاعد	38.4	ثانوي	17	من 56 سنة إلى 65 سنة	/	-
/	-	/	-	15.6	جامعي	11.6	من 66 فما فوق	/	-
100	-	100	-	100	-	100	-	100	المجموع

المصدر: الباحثة اعتمادًا على نتائج استمارة الاستبيان

- تبين بداية أنّ الفئة العمرية الغالبة في مجتمع البحث تتراوح ما بين [62-66] سنة ممثلة بنسبة (64.1%) من النسبة الكلية، ودلالة ذلك تميز الفئة بنضج يوحى بالوعي والإدراك الكامل بأهمية المسكن وبوظيفته للأسرة وإطارها المعيشي؛

- ومن حيث المستوى التعليمي للمبحوثين فقد أظهرت البيانات أنّ الغالبية مستوى تعليم عينة البحث مثل نسبة (38.4%)

للمستوى الثانوي، ونسبة (36.4%) للمستوى المتوسط؛ ما يفسر ارتفاع مستوى التعليم بالمنطقة وهو خاصية المناطق الحضرية؛

- لكن بالنسبة لبيانات الحالة المهنية فقد أظهرت تنوع نشاطات المبحوثين ما بين بطالين بنسبة (51%) بحسب لغة سوق العمل

تنشط في مختلف نشاطات البناء والأعمال غير الرسمية وغيرها، ونسبة (36.2%) موظفين لدى الحكومة، إضافة إلى نسبة (12.8%) من المتقاعدين.

تظهر لنا نتائج الجدول المحدد أعلاه أنّ السكنات الاجتماعية التابعة لمنطقة الدراسة يتنوع سكانها ما يخلق التباين والاختلاف

بينهم وهو جانب يساعد على التعبير عن إدراكاتهم الفردية وتقييمهم للأوضاع أو النواحي المادية للسكنات الاجتماعية التي تعد مجال سكني يجمع تفاعلات الأسر العائلية ونشاطاتها اليومية.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية فيما يخص تصميم المسكن الاجتماعي أنّه يستوجب إعادة تنظيم فضاءه الداخلي بحسب متطلبات الأسرة بنسبة (77%) فجدد هذه النسبة تعبر عن موافقة المبحوثين على عمليات التعديل التي يخضع لها المسكن، وأكدته نسبة (76%) في دلالة على عدم مناسبه على وضعه عند الاستفادة، لأنّ نسبة (69.4%) المسجلة تبين أنّ المسكن غير مزود بمكان خاص لتخزين الفائض عن الحاجة المنزلية (أفرشة، خردوات، أشياء غير مستعملة)، ويفرض بنسبة (75.2%) تغيير وظيفة الشرفة تحقيماً لحاجة الأسرة، إضافة لضرورة تأمين المسكن بتسييح النوافذ بنسبة مقدرة (90%) لتحقيق الأمن، كما كانت نسبة (74.3%) توضح على عدم توفير السكن لفضاء داخلي يستوعب حل الأجهزة الكهربائية المنزلية التي يُرغب في اقتنائها، فيما أشارت نسبة (63.2%) إلى أنّ تصميم المسكن بفضائه الداخلي يسهل على الأسرة ممارسة نشاطاتها اليومية المتعددة، دوّما القدرة على إقامة مناسبات كبيرة كالأعراس مثلاً بنسبة (69%).

مما سبق استعراضه من نتائج يتوضح لنا أنّ التصميمات السكنية الحديثة بمعطياتها التقنية والفنية التي تتطلبها الحياة الحضرية لمواكبة التغيرات والمتطلبات الاجتماعية كلها فيها إشارة لعدم الجودة الحضرية، حيث أنّ مؤشر الاستخدام لمجالات المسكن يظهر عجزها عن تحقيق توافق مع حجمها واحتياجاتها الوظيفية المتغيرة لكونها إطار ضيق يشعرها بعدم الراحة، ما يفسر عمليات التعديلات والتغيرات التي يشهدها المسكن بمجرد الحصول عليه وبمس مكوناته من غرف ومجالات حيوية وتنظيمية تظهر في ممارسات التوسعة والتهيئة طلباً للراحة المجالية، وتكييفه تبعاً للاحتياجات اليومية.

فكل هذه الممارسات من خلال هذا المؤشر دلالة على عدم موائمة نموذج السكن الاجتماعي المفروض، بخاصة وأنّه أنتج بعيد عن نمط

معيشتهم ودون مشاركتهم بأرائهم.

وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمؤشر حجم الأسرة أنّ نسبة (79%) أنّ تصميم المسكن الاجتماعي لا يوفر مساحة تناسب مع عدد أفراد الأسرة، ولا يوفر عدد غرف يتناسب مع عدد أفرادها وذلك توضحه نسبة (36.2%)، كما يرى المبحوثين أنّ المسكن لا يحفظ خصوصية الأسرة دوّما تطفل بصري على الأسرة بنسبة (88%)، وأيضاً لا يوفر حاجة الأسرة لغرف مستقلة خاصة للأولاد الذكور وغرف للإناث تظهر نسبة (67%)، أما الأسر التي لديها أولاد في سن الزواج فقد أبانت نسبة (79%) المسكن لا يوفر حاجتهم للإقامة فيه بعد الزواج نظراً للأزمة السكنية التي تعيشها البلاد وعسر الحال لاقتناء سكن مستقل، أما نسبة (77.3%) فهي تظهر أنّ المسكن لا يوفر مجال مريح يشبع حاجة الأسرة

لتبادل الزيارات العائلية والعلاقات الجوارية، فيما أشارت نسبة (75%) أنّ السكن الجماعي يعرض الأسر للإزعاج من الجيران بسبب الضجيج وارتفاع الأصوات والشجارات.

بهذا يمكننا القول أنّ السكنات الاجتماعية يعاني قاطنيها من ضعف في الممارسة الاجتماعية وجودتها بحيث تصميم المسكن الضيق يحتزل نشاطاتها وممارساتها الاجتماعية والثقافية، فقد أثر هذا النموذج المستورد في عملية تكيف الأسرة لأنّ تصميمه موجه بالدرجة الأولى لفئات بعيدة كل البعد عن الثقافة الإسلامية التي تفرض فصل الأولاد الذكور عن الإناث وهو ما لا يوفره السكن الاجتماعي وبخاصة للأسر الممتدة، وعادات وتقاليد مجتمعنا الجزائري الذي تجمع مناطقه الحضرية فئات ذات خلفية ريفية، لذلك أفقد هذا النمط السكن الذي فرضته الأزمة الخانقة للسكن الأسر الكثير من القيم والعادات والممارسات التي تتماشى مع خلفيتهم الثقافية والاجتماعية.

فيما جاءت نتائج الدراسة الميدانية حول نتائج المحور الرابع متفاوتة النسب التي سجلت مدى تلبية السكنات الاجتماعية لحاجة قاطنيها من المرافق والخدمات موضحة فيما يأتي:

توفر الأسواق والمراكز التجارية بنسبة (100%)، توفر المدارس ودور حضانة والمراكز الصحية الجوارية بنسبة (45.2%)، وتوفر النقل والمواصلات (العام والخاص) بنسبة (97%)، وتوفر أماكن للترفيه وقضاء وقت الفراغ ولعب الأطفال بنسبة (36.2%)، وتوفر موقف للسيارات بنسبة (45%)، وتوفر الإنارة العمومية والأمن الحضري بنسبة (88%)، وتوفر الصرف الصحي والنظافة وتسيير النفايات بنسبة (60%)، وعدم توفر تهيئة المحيط الخارجي "المساحات الخضراء مثلاً" بنسبة (100%)، وسهولة الوصول للمرافق والخدمات بنسبة (74%).

أما أماكن قضاء أوقات الفراغ أجمع المبحوثين على عدم توفر تهيئة بالحي الذي يفتقر بحسب رأيهم الغير راضي على الوضع لأماكن خاصة للتنزه والتسلية ومساحات خضراء التي من شأنها تحقيق لهم الراحة النفسية ومجال التنفيس من ضغوطات الحياة اليومية، كذلك يؤكد أغلبية المبحوثين عن توفر مجمل المرافق ومختلف التجهيزات من محلات ومدارس ومراكز صحية ما يجعلهم غير مضطرين للتنقل للحصول على أي خدمة خارج الحي، إلا أنّ توفرها لا يعني عدم كفايتها كما هو الشأن مع مواقف السيارات التي لا تستوعب لعدد كبير من السيارات بالقرب من المرافق العامة والخدمات بالحي.

وعليه تشير سهولة الوصول للخدمات والمرافق الهامة في الحي مثل المحلات التجارية والمدارس ووسائل النقل إلى اعتبارها بمثابة مفاتيح رئيسية للراحة والرضا حيث تسهم بشكل كبير في رضا السكان عن بيئتهم الحضرية، وبالتالي العيش ضمن بيئة سكنية تتوفر على جودة حياة.

الخلاصة:

موضوع السكن من صدارة المواضيع المعالجة في العديد التخصصات، باعتباره "انعكاس اجتماعي في مجال البحث عن مأوى، يبرز في شكل هندسي وطبيعة مواد البناء ونموذج أو شكل من البناء يكون مجال لتحسيد القيم الثقافية، والروابط الاجتماعية، والوضع الاقتصادي" (بوشو وبوزيان 2017 ص 9)، فهو الحيز المكاني الذي يشعر فيه ساكنه بجودة حقيقية في حياة تتوفر على الخصوصية والانتماء، ويلبي كل الاحتياجات الاجتماعية والوظيفية للأفراد.

ولقد قامت هذه الدراسة بمسح 149 أسرة من الإسكان الاجتماعي، موزعة على أربعة أحياء بالوحدة الجوارية رقم (06) في مدينة علي منجلي الجديدة، فجاءت أهم النتائج تظهر صدق الفرضية مجملتها فيما يأتي:

فرضية الانطلاق: يعاني قاطني نمط السكن الاجتماعي من تدني جودة الاستخدام الوظيفي بمجالاته، وضعف جودة العلاقات (الجيرة، القرابة) داخل المجال الأسري.

- للسكن الاجتماعي انعكاسات على جودة حياة قاطنيه حيث يضعف علاقته الاجتماعية التي ظهرت في صور الشجارات المتكررة والصراعات اليومية التي تفتقد للاحترام، وكان نتاجها إضعاف قيم الجوار التي تركز على التعاون والاحترام؛

- للسكن الاجتماعي انعكاسات على الاستخدام الوظيفي والجيد بمجالاته حيث أقر قاطنوه بأنه غير مناسب على وضعه عند الاستفادة، بخاصة بعد أن أدت شبكة العلاقات الاجتماعية إلى تغيير الاستخدامات داخل المجال الأسري الذي يتطلب فضاءات للعيش يتميز بمساحات من الاستقلالية والخصوصية، كما أظهرت عينة البحث أنّ مجالاته تتطلب تغيّرات لأنهم بحاجة إلى غرف إضافية، وتوسعة للمطبخ لصغر مساحته؛

- للسكن الاجتماعي كعمران حديث انعكاسات على جودة حياة قاطنيه بعد اختزال قيم ومعاني القرابة والتماسك العائلي كميزة الأسرة الجزائرية، حيث انحسرت عاداتها من زيارات عائلية وزيارة الأصدقاء وأضحقت تقتصر على الأعياد والمناسبات؛

للسكن الاجتماعي انعكاسات على الخصوصية الثقافية والاجتماعية للأسرة الحضرية، لأنّ تعديل السكن الذي يتم مع الوقت محكوم بمعيار قوة الإدارة فهو مفروض إداريًا وغير مناقش، لهذا يتم إعادة تنظيمه داخليًا، بحيث يستبدلون البلاط، الشرفة، المطبخ، يضيفون غرف، يفصلون غرفة الزوجين عن الأولاد، يعزلون إذا أمكن المرحاض، هذه هي الصورة وإن كانت تمثل وجه لهذا الانزعاج وعدم الجودة في هذا النمط من السكن، فهي ملامح رفض واضحة لتعارضه مع القيم الثقافية المتحذرة لدى قاطنيه والتي تسهم في تكوينه وتنعكس بشكل سلبي على جودتها.

التوصيات والاقتراحات:

- على ضوء نتائج الدراسة الميدانية يمكن سرد بعض التوصيات والاقتراحات الآتية:
- من الملامح الجوهرية للسكن تعبيره عن الحاجات اليومية لقاطنيه، فالشرفة مثلاً فقدت أهم مميزات العمارة إلا أنّها لم يكن لها مكان في الضمير الجمعي والهوية العمرانية المحلية، فكان التنازل عن وظيفتها انعكاس في مجال الممارسات والسلوك الاجتماعي لنمط عيش في تضارب رفض للتنظيم الفضائي الذي يبدو غريب ومتجاهل، أظهرت تفاصيله العلاقة القائمة بين الساكن والمسكن؛
 - تشكل انعكاسات نمط السكن الاجتماعي على جودة حياة الأسرة الحضرية ضرورة لإعادة دراسة سياسة الإسكان الاجتماعي ومحاولة مراعاة معايير جودة الحياة الحضرية بها، من أجل تطوير المعروض من المساكن الاجتماعية دون إحداث جوانب سلبية؛
 - ضرورة تكثيف الدراسات التي تعنى بدراسة جودة الحياة بشكل عام وجودة الحياة الحضرية بشكل خاص في المدن الجزائرية لأنها ركيزة علمية فعالة لرسم سياسات تنموية حضرية يمكن لها مساعدة المسؤولين عن التخطيط والإدارة الحضرية في صياغة وتنفيذ السياسات العامة لتحقيق جودة حياة أفضل للأسر الحضرية؛
 - تجسيد تطلعات السكان بالعمل على الرفع من كفاءة الإنتاج السكني من صيغة السكن الاجتماعي وظيفيًا بما يحقق لهم جودة حياة باعتبارهم محور العملية السكنية؛
 - يجب الاهتمام بتوفير المزيد من المساحات الخضراء، والمرافق الترفيهية التي باتت تمثل أحد المتطلبات الأساسية لتحسين نوعية الحياة وجودتها.

الإحالات والمراجع:

1. بن سعيد س. (2017). الاستعمال السكني في مناطق السكن الاجتماعي دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة علي منجلي (الوحدة الجوارية رقم 06). قسنطينة (أطروحة دكتوراة). جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2
2. بن عطالله . ع. (2012). دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامي 2001-2007. مجلة الباحث، 11(11)، 123-128. استرجع في من <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/499>
3. بوالشعور ا.، بوزيان م. (2017). النموذج السكني المرغوب من الجماهير الجزائرية. مركز جيل للعلوم الانسانية والاجتماعية، (33)، 7- . <https://doi.org/http://journals.jilrc.com> 149
4. بوزنون . ب. (2016). واقع الانتاج السكني في المدينة الجديدة ماسينيسا الخروب، ولاية قسنطينة، D. Sciences & Technologie. (44)، 17-28. Sciences De La Terre، استرجع في <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/58061> من
5. بوعمامة. ح. (2019) جودة الحياة: المفهوم والأبعاد دراسة تحليلية. مجلة العلوم النفسية والتربوية، 5(1)، 343-360. استرجع في <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/105/5/1/87167> من
6. تربي الخزرج ت. (2017). نوعية الحياة الحضرية في مدينة جدة دراسة ميدانية لبعض أحيائها السكنية. مجلة كلية الآداب، 60(60)، 975- . <https://doi.org/10.21608/artman.2017.1492461034>

7. الديوجي ح. م. د., ابراهيم طه ص., حسن عبد الرزاق ا. (2010). الهوية المكانية لبيئة السكن في توجهات العمارة العراقية المعاصرة واتعكاساتها على النتاج المعماري الأكاديمي. المجلة العراقية للهندسة المعمارية, 6(19), 101-119. <https://doi.org/https://www.iasj.net>

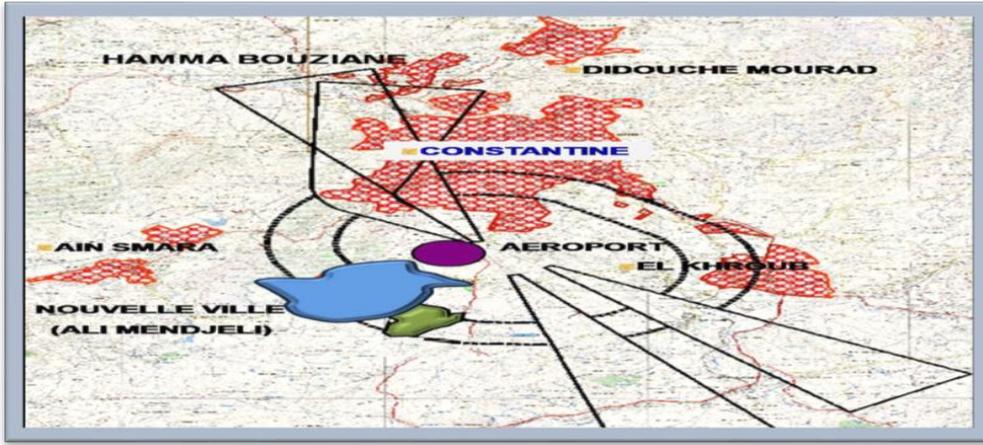
8. صباح . ل. (2016). المجمعات السكنية العالية و تأثيرها على علاقات الجوار. مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية, 4(8), 240-254. استرجع في من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8528>

9. القصير ع. ا. (1999). الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة.

10. محمد س. (2020). تحسين جودة الحياة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في المدن الجديدة -مدينة أسيوط الجديدة نموذجًا-. مجلة البحث العلمي في الآداب (كلية العلوم الانسانية والاجتماعية), <https://doi.org/https://jssa.journals.ekb.eg>

الملاحق:

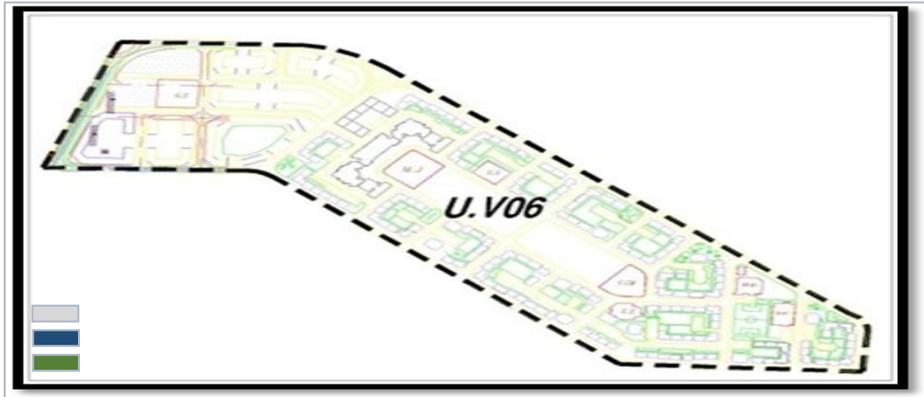
خريطة رقم (01): يبين موقع مدينة علي منجلي الجديدة قسنطينة



المصدر: المصلحة التقنية لبلدية مدينة علي منجلي الجديدة

ب- المجال الخاص للدراسة:

خريطة رقم (02): تبين الوحدة الجوارية رقم (06)



المصدر: المصلحة التقنية لبلدية مدينة علي منجلي الجديدة